

مشروع مصر المستقبل  
نمو اقتصادى وعدالة اجتماعية  
ورقة عمل للحوار والمناقشة

## الفهرس

٣	تقديم من د : محمد البرادعى .
٤	تقديم من فريق العمل .
٦	رؤية لمستقبل مصر .
٧	تمهيد .
١١	الباب الأول : « محاور التنمية » :
١٤	المحور الأول : محاصرة الفقر وتوفير سبل الحياة الكريمة والخدمات الأساسية .
١٦	المحور الثانى : ضبط الأسعار واستقرار الأسواق .
١٧	المحور الثالث : تطوير الأحياء والمدن والقرى المُهمَّشة عمرانيًا وخدميًا واقتصاديًا .
١٩	المحور الرابع : خلق اقتصاد وطنى قوى ومتوازن قادر على المنافسة عالميًا ، يشجع الإنتاج والاستثمار والإبداع مع تفعيل دور الدولة الرقابى والتنموى .
٢٢	المحور الخامس : توفير فرص عمل كريمة بأجر عادل، وتحسين مؤهلات العمال وظروف عملهم .
٢٤	المحور السادس : الإصلاح المؤسسى الشامل فى الدولة المصرية الجديدة .
٢٧	المحور السابع : ضمان سيادة القانون وحماية الحريات والحقوق الأساسية للمواطن المصرى .
٢٩	المحور الثامن : استعادة دور مصر الريادى والحفاظ على الأمن القومى .
٣١	المحور التاسع : بناء مواطن مصرى مؤهل لأن ينفع نفسه ووطنه .
٣٢	المحور العاشر : الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية والتراث العمرانى والثقافى والأثرى .
٣٣	الباب الثانى : « دراسات تفصيلية لبعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية » :
٣٥	١ - التعليم .
٤٤	٢ - الرعاية الصحية .
٥٣	٣ - الزراعة .
٦٥	٤ - السياحة .
٧٠	٥ - الصناعة .
٧٤	٦ - النقل والمواصلات .
٨٤	٧ - الطاقة .
٨٧	٨ - الإسكان .
٩٥	٩ - الإعلام .
١٠١	١٠ - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
١٠٥	١١ - البيئة .
١٠٨	١٢ - المجتمع المدنى .
١١٦	١٣ - الاقتصاد الكلى .

### تقديم من د. محمد البرادعى :

مر أكثر من عامين على ثورة ٢٥ يناير وما زلنا بعيدين كل البعد عن تحقيق أهدافنا من العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية ، بل على النقيض يمر الوطن الآن فى حالة من الاستقطاب السياسى والتدهور الاقتصادى الشديدين .

فى مثل هذه الأوقات نحتاج لنظرة مستقبلية جادة للوضع الاقتصادى والاجتماعى ولرؤية جديدة مبنية على دراسات علمية من خلاصة عقول مصر المبدعين وعلمائها المتخصصين ، وهنا تظهر أهمية هذه الوثيقة التى تمثل نواة لمشروع متكامل يهدف لتحقيق النمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية .

هذا المشروع يشمل فى طياته رؤية شاملة لمستقبل مصر وكذلك دراسات مفصلة وخطط تنفيذية لأهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لقد تم إعداد هذا المشروع بواسطة فريق عمل من خيرة شباب مصر من الاقتصاديين والخبراء فى مختلف القطاعات وبمساعدة عدد كبير من الخبراء المصريين بالحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والجامعات والمؤسسات الدولية ، فى داخل مصر وخارجها لهم جميعاً أتقدم بخالص الشكر والتقدير عما بذلوه من جهد وعما قدموه من علم وعمل .

هدفى ونحن بصدد نشر هذا المشروع وتقديمه للقوى المدنية والديمقراطية كورقة عمل للحوار والمناقشة أن نطرح خياراً عملياً على المستويين الاقتصادى والاجتماعى للوصول لمصر المستقبل التى نسعى لها جميعاً بغض النظر عن توجهاتنا السياسية ، وأدعو كل من لديهم العلم والخبرة لدراسة هذا الطرح ومناقشته وكذلك للتقدم بأفكارهم ورؤاهم عسى أن يقدموا لنا سبيلاً للعودة بثورتنا إلى المسار الذى كنا وما زلنا ننشده .

د. محمد البرادعى

## تقديم من فريق العمل :

في أبريل ٢٠١١ ، تألفت مجموعة من شباب مصر المهتم وعلمائها وخبرائها لإعداد رؤية جديدة وبرنامج اقتصادى واجتماعى متكامل لمصر المستقبل ، وفى الفترة الممتدة حتى يناير ٢٠١٢ قامت مجموعة العمل بكتابة هذا المشروع مستندين إلى خبراتهم المتراكمة ومستعنيين بالعديد من خبراء مصر في الداخل والخارج فى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لإعداد هذا المشروع لبناء مصر المستقبل.

يقدم هذا المشروع برنامجاً تنموياً يهدف لتحقيق نهضة حقيقية شاملة مبنية على مبادئ ثورة ٢٥ يناير « عيش حرية عدالة اجتماعية كرامة إنسانية » ، حيث يشمل الباب الأول من هذا المشروع عشرة محاور للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية تشكل نقلة نوعية في حياة المواطن المصرى .

أما الباب الثانى فيحتوي على دراسات تفصيلية لبعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وقد قامت منهجية الدراسات التفصيلية على ثلاث خطوات ، بداية بدراسة الوضع الراهن لكل قطاع من خلال أوراق عمل مفصلة وورش عمل تضم خبراء في المجال ، ومروراً بوضع رؤية مستقبلية لكل قطاع ، وانتهاء بوضع سياسات عملية وخطة عمل منهجية لتنفيذ الرؤية .

وقد ظل هذا المشروع حبيس الأدراج طوال العام الماضى في انتظار انقضاء الفترة الانتقالية وتشكيل حكومة قادرة على تنفيذه لعرضه عليها والخوض في تفاصيله. لكن مع امتداد الفترة الانتقالية وانعدام الرؤية المستقبلية ، قررنا نشر هذا المشروع الآن لعله يسهم في تعديل المسار إلى الأفضل ويقدم بديلاً لحالة الاستقطاب التي تجهل المصالح العليا للوطن . أيضاً نتقدم بهذا المشروع كورقة عمل للقوى المدنية والديمقراطية ولكل من له صلاحية التشريع أو التطبيق عسى أن يجدوا فيه أفكاراً قد تسهم في إخراج البلاد من عثرتها .

القاهرة في مارس ٢٠١٣

### فريق العمل :

- أحمد الشرقاوي .
- أحمد جلال إسماعيل .
- أمير صبري .
- إيهاب عبده .
- أيمن إسماعيل .
- الشريف سراج الدين وهدان .
- سعيذة نهاد الحرقاني .
- كريم رجب .

يمكن التواصل مع فريق العمل من خلال العنوان التالي :

program@barad3i.com

### شكر واجب :

- يشكر فريق العمل كل من ساهم في إعداد هذا المشروع ، خاصة من الخبراء في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة والذين لم ييخلوا بوقتهم أو علمهم .
- وكذلك نتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء فريق العمل ، خاصة « أحمد العرابي ، تسييح محمد ، ثابت الفيشاوي ، رانيا عزب ، رندا حجاج ، سارة موسى ، شارل الألفي ، د . عبيدة الدندراوي ، علياء الجزار ، نادين عبد الوهاب » .
- وكذلك نخص بالشكر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتوفيره معلومات ودراسات استخدمت في العديد من المقترحات في هذا العمل .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### رؤية لمستقبل مصر

مصر المستقبل : هي دولة حرة مبنية على احترام كرامة المواطن المصري ، وتحقيق العدالة الاجتماعية . هي دولة تتطلع لبناء مستقبل أفضل لأبنائها ، وتحافظ على تراثها الحضاري العريق وهويتها الفريدة ، هي دولة سيادة العدل والقانون ، هي دولة غنية بحسن استخدام وإدارة مواردها الطبيعية والبشرية ، هي دولة ذات اقتصاد وطني قوي وحر قادر على المنافسة في الأسواق العالمية . هي دولة ذات حكومة نزيهة وقادرة ، تعمل من أجل مصلحة المواطن المصري . هي دولة ذات جيش وطني قوي يحمي سيادة الوطن وأمن حدوده . هي دولة ذات مجتمع مدني واعٍ ومشارك في تنمية الوطن . هي دولة رائدة في محيطها العربي والإسلامي والأفريقي عن طريق دورها الاقتصادي والسياسي والثقافي ، وهي محور الأمن والاستقرار والسلام العادل في المنطقة .

## تمهيد

يهدف مشروع مصر المستقبل إلى إحداث نهضة مصرية شاملة في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وي طرح المشروع عشرة محاور أساسية لمصر المستقبل، بالإضافة إلى خطط تفصيلية لتطوير القطاعات المختلفة، من شأنها أن تقوم بإصلاح مؤسسي وإداري في جميع جوانب الحياة؛ إذ إن جذور العديد من المشكلات التي تواجهها مصر حاليًا تعود - وعلى نحو أساسي - إلى ضعف منهجي في إدارة موارد البلاد، لا لندرتها أو ضعفها كما كان يُشاع سابقًا.

نقطة البداية في مشوار الإصلاح هي التعرف على المشكلات الحالية وفهمها، وإدراك أبعادها وتشابكها في كثير من الأحيان. فأوضاع مصر الحالية التي قادت إلى حتمية قيام ثورة ٢٥ يناير هي نتيجة تراكمية لسياسات وأساليب قيادة غير فعالة - إن لم تكن مدمرة - على مدى عقود، قادت مصر، على الرغم من مواردها البشرية والطبيعية، إلى موقف اقتصادي ومجتمعي صعب للغاية، غير أنه ليس عصيًا على الإصلاح، ومن ثم تحقيق الازدهار. فعلى سبيل المثال، يشير تحليل موازنة الحكومة المصرية عن عام ٢٠١١/٢٠١٢ وأعوام سابقة أنه خُصِّصَ أكثر من ثلاثة أرباع الموازنة لسداد الديون وفوائدها، ومرتببات العاملين بأجهزة الدولة، وتوفير الدعم الذي لا يصل إلى مستحقه في أغلب الأحيان، الأمر الذي يعني أن أغلب الإنفاق الحكومي يتمثل في سداد فواتير الاستهلاك الحالي في صورة رواتب ودعم ومصروفات حكومية أو استهلاك سابق (فوائد الديون)، في حين أن حجم ما يُنفق على المستقبل من استثمارات في البنية التحتية والإسكان والتعليم والرعاية الصحية محدود وغير كاف. وهذا يقتضي إعادة هيكلة الموازنة على نحو يُركِّز فيه على زيادة الاستثمارات في الجانب الخدمي من تعليم وصحة وبنية أساسية وإسكان ومواصلات وخدمات أخرى. كما يقتضي تقديم الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين عن طريق إعادة النظر في أسلوب تقديم هذا الدعم، ويستدعي أيضًا العمل على تشجيع من يمارسون نشاطهم الاقتصادي خارج الإطار القانوني (الاقتصاد غير الرسمي) - الذي يقدر عددهم بين ٩ و ١٠ مليون عامل، وتقدر قيمة أنشطتهم الاقتصادية بمبلغ ٢٤٨ مليار دولار طبقًا لأحد التقديرات -

على الاندماج في الاقتصاد الرسمي ، مما يحفظ حقوقهم القانونية وينمي موارد الدولة .

وتبرز الحاجة إلى تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية إلى جانب الاستثمارات الحكومية ، مما يخلق المزيد من فرص العمل ؛ خاصة في القطاعات التي توفر فرص عمل كثيفة ومستدامة ؛ كالزراعة والصناعة والسياحة ، أو تلك التي تساهم في زيادة الإنتاجية عن طريق نقل التكنولوجيا المتقدمة ، فمصر بحاجة ماسة إلى خلق فرص عمل حقيقية لثلاثة ملايين عاطل مصري في سن العمل في وقتنا الحالي ( حسب الإحصائيات الرسمية ) ، بالإضافة إلى ثلاثة ملايين فرصة عمل جديدة خلال السنوات الخمس القادمة . فكل مليار جنيه من الاستثمارات الجديدة يخلق الآلاف من فرص العمل ؛ سواء على نحو مباشر أو غير مباشر . هذا على أن تتكفل الدولة بالاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الاستراتيجية التي يعزف عنها القطاع الخاص أو القطاع التعاوني الوطني بسبب نسبة المخاطرة أو حجم الاستثمارات المطلوبة أو لعدم توافر القدرات الفنية أو الإدارية .

**(أولاً)** حتى تضمن توافر بعض الخدمات الأساسية ( أو الحيوية ) للمواطن ، إذا لم يعززم القطاع الخاص توفيرها .

**(ثانياً)** كي تهيئ المناخ الجاذب للاستثمار ، الذي يعتمد على بنية تحتية صلبة قادرة على مواكبة النمو الاقتصادي .

**(ثالثاً)** تنشّط بدورها اقتصاد الدولة ككل ، وتوفر من خلال مشروعاتها فرص عمل جديدة في المجتمع . وبالتالي فإن توفير الموارد المطلوبة لتمويل هذا الطرح سيتطلب إعادة هيكلة موازنة الدولة على النحو الموضح فيما سبق ، وتشجيع الاستثمار الجاد ، وتوسيع المظلة الضريبية بشكل متوازن وسيكون من الضروري تشجيع البحث العلمي وتطبيق التكنولوجيا الحديثة ، من أجل زيادة الكفاءة وتعظيم العائد التنموي ؛ سواء من الإنفاق الحكومي أو الاستثمار الخاص .

وفي ظل سياسة الاقتصاد الحر المنضبط ، ونظراً لحاجة مصر الماسة للدفع والإسراع بعجلة النمو وخلق فرص عمل جديدة ، فإنه لا يمكن الاستغناء عن دور الدولة في تقنين النشاط الاقتصادي ، وتنظيم آليات العمل والمنافسة في مختلف المجالات ؛ حتى تكون



الحكم في بعض الأحيان لمنع الممارسات الاحتكارية وتقويض نشاط كل من يخالف قوانين العمل . أيضًا فإنه على الدولة أن تعيد هيكلة أجهزتها الخدمية والإدارية بشكل يؤهلها للتخلص من أغلال البيروقراطية التي تعطل العمل وتحُد من إمكانية القطاع الخاص على المنافسة . ولعل العديد من المصريين يتذكرون قوائم انتظار الخطوط التليفونية في السنترالات ، وأزمات فواتير التليفونات وضياع الحرارة ، قبل كسر احتكار الحكومة لخدمات الاتصالات واشتعال المنافسة التي تصب في مصلحة المستهلك . فالدولة تضمن وتحمي المكونات الأساسية لاقتصاد حر تنافسي مستدام ، بداية من ضمانات الملكية الخاصة ، وحقوق العمل والعمال إلى توفير حوافز الاستثمار وتشجيع الصناعات الجديدة وتطبيق معايير الجودة والشفافية والإفصاح ، وحماية البيئة والتراث المصري .

ويُعتبر الإصلاح السياسي والمؤسسي بما يتضمنه من فصل السلطات ، واستقلال القضاء ، وحرية تكوين وتشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية ، ونزاهة الانتخابات ، وإشراف الشعب - عن طريق نوابه المنتخبين - على موازنة الدولة كاملة وأداء الحكومة ، هو الضامن الرئيسي لتمكين أي حكومة قادمة من أن تحقق طموحات المصريين .

وبالرغم من التحديات الداخلية فإن مصر لا يمكن أن تتخلى عن دورها المحوري في المنطقة والعالم ؛ فقد أصبح العالم اليوم قرية صغيرة ، ومصر جزء من نظام سياسي واقتصادي عالمي لا يمكن الانعزال عنه فعلى المستوى الاقتصادي تتنافس مصر إقليميًا وعالميًا خلال مجالات متعددة ؛ منها السياحة ، ورؤوس الأموال ، والموارد البشرية بما فيهم المصريون الدارسون والباحثون والعاملون بالخارج إلى جانب أن مستقبل مصر الاقتصادي مرهون بقدرتها على استغلال وتنمية مميزات التنافسية ؛ سواء في قطاع السياحة أو الزراعة أو الصناعة أو القطاعات الخدمية ، في مواجهة تنافسية عالمية متنامية ، ويزيد على ذلك الملفات الاستراتيجية الدولية الخاصة بمصر من مياه نهر النيل ، والغاز ، والاستثمارات الأجنبية أو العربية ، والدين الخارجي ، وقضايا المنطقة ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية .



# الباب الأول

## محاورة التنمية

## محاور التنمية

يهدف مشروع مصر المستقبل إلى إحداث نهضة مصرية شاملة في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء ، وذلك من خلال طرح رؤية جديدة لمستقبل البلاد ، وتقديم حزمة محددة من البرامج الواضحة والسياسات العملية ؛ لتحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس لجموع المواطنين وترسم المحاور العشرة التالية - وما يتبعها من خطط مفصلة لكل قطاع - صورة متكاملة عن التحديات الراهنة وأولويات وطموحات الشعب المصري ؛ وكذلك البرامج المحددة لتحقيق ذات الأهداف وتحدد من خلاله دور الدولة الرقابي والخدمي والتنموي والاجتماعي والسياسي ، وتطرح تصورًا لدور المجتمع المدني بكياناته ، والقطاع الخاص بمؤسساته، في البناء والتنمية والنهوض بالمجتمع أكمل .

### • المحور الأول :

محاصرة الفقر وتوفير سبل الحياة الكريمة والخدمات الأساسية .

### • المحور الثاني :

ضبط الأسعار واستقرار الأسواق .

### • المحور الثالث :

تطوير الأحياء والمدن والقرى المهمشة عمرانيًا وخدميًا واقتصاديًا .

### • المحور الرابع :

خلق اقتصاد وطني قوي ومتوازن قادر على المنافسة عالميًا ، يشجع الإنتاج والاستثمار والإبداع ، مع تفعيل دور الدولة الرقابي والتنموي .

### • المحور الخامس :

توفير فرص عمل كريمة بأجر عادل ، وتحسين مؤهلات العمال وظروف عملهم .

#### • المحور السادس :

الإصلاح المؤسسي الشامل في الدولة المصرية الجديدة .

#### • المحور السابع :

ضمان سيادة القانون وحماية الحريات والحقوق الأساسية للمواطن المصري .

#### • المحور الثامن :

استعادة دور مصر الريادي والحفاظ على الأمن القومي .

#### • المحور التاسع :

بناء مواطن مصري مؤهل لأن ينفع نفسه ووطنه .

#### • المحور العاشر :

الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية والتراث العمراني والثقافي والأثري .

وتعتبر هذه المحاور عن أولويات المواطن المصري بناءً على قياسات واستطلاعات علمية أجراها فريق العمل ، وفيما يلي استعراض تفصيلي لهذه المحاور :

## المحور الأول

### محاصرة الفقر وتوفير سبل الحياة الكريمة والخدمات الأساسية :

لا يمكن الحديث بجدية عن مشروع متكامل لمصر المستقبل بدون توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن المصري من مأكّل وملبس ومسكن ورعاية صحية وتعليم . فالعدالة الاجتماعية المبنية على تكافؤ الفرص وتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لجميع المصريين هي ضرورة أساسية للتنمية الشاملة والعدالة .

يركز المشروع على سبل تعظيم ثروة مصر بشكل عام ، بالتوازي مع إعادة النظر في آليات دعم الفئات الأكثر احتياجًا من خلال السياسات الضريبية وطرق وصول الدعم لمستحقه ؛ حتى يستفيد المواطن من عدالة التوزيع وزيادة مقداره ، وحتى تتمكن الدولة من النهوض بأحد أهم أدوارها ، وهو توفير شبكة الضمان الاجتماعي لجميع المواطنين ، مما يكفل الحد الأدنى للحياة الكريمة لكل من يعجز عنها لأسباب مادية أو صحية أو اجتماعية ، على أن لا تكون شبكة الضمان الاجتماعي دافعاً سلبياً على عدم التعليم والعمل والمشاركة الإيجابية في المجتمع وتموّل شبكة الضمان الاجتماعي من خلال نظام ضريبي متوازن ، ومنظومة مستدامة للتأمين الاجتماعي فمن غير المنطقي أن تُستقطع الضرائب من مرتبات الموظفين شهرياً بينما لا تحصل الدولة على أي ضرائب تُذكر من العديد من الأنشطة التجارية العالية الربحية ، كالتجار في العقارات ! وبالتالي يهدف المشروع إلى استحداث ضرائب تصاعدية ورأسمالية معقولة لتنمية موارد الدولة بدون التقليل من تنافسية الاقتصاد الوطني أو التشجيع على التهرب الضريبي .

ويُعد إنشاء نظام تأمين صحي شامل - ينعم بتمويل مستدام ويقدم رعاية صحية لائقة للمواطن المصري بأسعار معقولة - أحد أولويات البرامج الاجتماعية ، وهو ما يتطلب تأهيل عدد كافٍ من الأطباء والممرضات وتجهيز عيادات لتقديم الرعاية الصحية الأولية بكفاءة ، مما يخفف الضغط غير المبرر على المستشفيات والعيادات المتخصصة ، ويوفر تكلفة الانتقال والاستشارة المتخصصة عالية الكلفة على المواطن .

ويعمل المشروع على تمكين المصريين من تحسين فرص عملهم ومستواهم المعيشي في المستقبل ؛ وذلك بدايةً بمشروع جاد للقضاء على الأمية تمامًا في خلال خمس سنوات ، وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي عن طريق مشروع للتعليم الأهلي أو التعاوني للفئات الأكثر عرضة للتسرب من التعليم الأساسي في الريف والمناطق النائية .

ويؤلي المشروع اهتماماً كبيراً بقطاع النقل والمواصلات بغية الارتقاء بمستويات الخدمة والأمن والسلامة ؛ لما لها من أثر إيجابي على جودة حياة المصريين الذين يعانون من تدني مستوى خدمات النقل والمواصلات بشكل عام ، ومن معدلات وفيات مرتفعة جداً نتيجة لحوادث الطرق والقطارات ، هذا بالإضافة إلى ما يتكبده الاقتصاد الوطني من خسائر؛ حيث يُقدر الفاقد في الإنتاج الزراعي المحلي نتيجة سوء النقل والتخزين بحوالي ٣٠٪ إلى ٤٠٪ في بعض المنتجات، وعلى سبيل المثال لا الحصر، يتأثر المواطن من نقص الطماطم في الأسواق وارتفاع أسعارها بالرغم من أن مصر تُعد من أكبر منتجيها في العالم ، وذلك بسبب سوء النقل .

ومن الضروري أن يستمر الدعم للفئات المستحقة ، ولكن بأساليب حديثة وفعالة ؛ حيث يمكن للدولة أن توفر ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة مليارات جنيه في العام عن طريق إعادة النظر في منظومة توفير رغيف الخبز المدعوم للمستهلك ، دون المساس بجودة الرغيف أو نصيب الفرد من الخبز المدعوم .

## المحور الثاني

### ضبط الأسعار واستقرار الأسواق :

بلغت نسبة التضخم خلال عام ٢٠١١ حوالي ١١,٥٪ - أي أن تكلفة المعيشة ستتضاعف في أقل من سبع سنوات — ومن ثم سيُلتهم الغلاء أي زيادة في دخل المواطن ، بل سيؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة؛ خاصة لأصحاب الدخل الثابتة ، ومن هنا تبرز الضرورة الملحة إلى السيطرة على أسعار المنتجات الأساسية ( عملياً عن طريق خفض نسبة التضخم ) وبالرغم من أن الدولة تعمل جاهدة لاستيعاب ارتفاع الأسعار العالمية للعديد من السلع الغذائية المستوردة ، فإن الممارسات الاحتكارية تساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات التضخم ، ومن ثم تقتضي الضرورة العمل على تشجيع الزراعة والصناعة الوطنية ؛ لتوفير بدائل محلية بهدف الحد من استيراد الغلاء وتقلبات الأسعار من الخارج ، ولتأمين واردات الغذاء من مصادر متعددة ، جنباً إلى جنب مع الاحتفاظ بمخزون استراتيجي ، والبدء تدريجياً في رعاية مشروعات استصلاح أراضي زراعية في دول الجوار . وينبغي خلق جوٍّ من الشفافية يسمح بزيادة التنافسية السعرية في السوق ، والحيلولة دون سيطرة كبار المنتجين والتجار على الأسعار، على أن تطبق سياسات زيادة التنافسية وتشجيع الإنتاج المحلي ، وفي الوقت ذاته ضبط أسواق مواد البناء ؛ لما له من تأثير مباشر على خفض التضخم بشكل عام وتكلفة البناء بشكل خاص .

ويتطلب تفعيل سياسات ضبط الأسواق وجود أجهزة رقابية مستقلة وفعالة لحماية المستهلك ومنع الاحتكار وتحديد معايير الجودة ، ويتطلب الأمر الاستقلال التام للبنك المركزي المصري في سياساته النقدية الهادفة إلى السيطرة على معدلات التضخم .

والجدير بالذكر أن تقليص معدلات التضخم وضمان المنافسة الشريفة في الأسواق سيشجع على المزيد من التنافسية وضح الاستثمارات الجديدة، الأمر الذي يصب في مصلحة المستهلك والعامل المصري، إلى جانب أن تحقيق معدلات تضخم مقبولة هو أحد المتطلبات الرئيسية لخفض تكلفة التمويل المحلي للمشروعات الجديدة والعقارات .



## المحور الثالث

### تطوير الأحياء والمدن والقرى المهمشة عمرانياً وخدمياً واقتصادياً :

يعاني سوق الإسكان في مصر من تشوهات عديدة أدت في مجملها إلى الوضع الحالي الذي اضطر ٤٠٪ من سكان الحضر إلى السكن في أماكن غير مُخططة عمرانياً ، وجعل الحصول على سكن ملائم أمراً بعيداً عن متناول قطاعات واسعة من المصريين ، بينما ازداد عدد الوحدات السكنية المغلقة ، وفي الوقت ذاته شهد قطاع السكن الفاخر نمواً مضطرباً ، واستشرى الفساد وانعدام الشفافية في تخصيص الأراضي وتراخيص البناء والتخطيط العمراني بشكل عام .

وهنا يتجلى حقيقة أن الأولوية في قطاع الإسكان هي خفض تكلفة الحصول على السكن المتوسط والمنخفض التكلفة ، ومنع تقلبات الأسعار عن طريق منع ممارسات الاحتكار في مواد البناء ، وسن قانون جديد يضمن الشفافية عند تخصيص أراضي الدولة ، ويوفر أراضي جديدة سنوياً تفي باحتياجات السوق وتحد من انتشار العشوائيات ، بالإضافة إلى تحفيز وتيسير إجراءات التسجيل العقاري ، وتخفيض الضرائب وتيسير شروط التمويل العقاري ، وإعفاء أقساطها من الضرائب للوحدات غير الفاخرة إلى جانب أنه من الضروري الاستفادة من الوحدات السكنية المغلقة وتشجيع الإيجار عن طريق صياغة حزمة من القوانين بهدف تحقيق الحماية المتوازنة لكل من المالك والمستأجر وتوفير حوافز ضريبية لتأجير العقار لمدة طويلة .

ويجب الاعتراف أن تطوير المناطق غير المخططة ( العشوائيات ) والمناطق المهمشة ؛ خاصة في الريف وسيناء ، سيتطلب تغيير منظومة التنمية بأكملها ، كما هو موضح في المحور الرابع هذا مع الأخذ في الاعتبار أن كل منطقة من تلك المناطق لها ظروفها وطبيعتها الخاصة ، فبعض المناطق يمكن إعادة تخطيطها وتطويرها جزئياً أو كلياً ، وينبغي العمل على نقل ملكية تلك المناطق من الدولة إلى سكانها الحاليين ، وتوفير الدعم اللازم لهم ،

وذلك بالتعاون مع الجمعيات الأهلية ، بتوفير وتطوير البنية التحتية ( كهرباء ومياه وصرف وطرق ومواصلات ) الأمر الذي يعطي سكان هذه المناطق الدفعة الأولى المطلوبة لتحسين ظروف معيشتهم ، ويخلق لديهم في نفس الوقت الدافع للمحافظة على ملكيتهم الخاصة وفي حال عدم إمكانية إعادة تطوير بعض المناطق عملياً فيجب توفير السكن البديل المناسب لسكان المنطقة وتيسير انتقالهم .

## المحور الرابع

**خلق إقتصاد وطنى قوى ومتوازن قادراً على المنافسة عالمياً ، يشجع الإنتاج والاستثمار والإبداع مع تفعيل دور الدولة الرقابى والتنموى :**

**الصناعة :** يسعى المشروع إلى إحداث ثورة صناعية مصرية ، وتحويل مصر إلى مركز صناعي ولوجيستي للشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا ، ذي ريادة عالمية في عدد من الصناعات التي تتمتع مصر فيها بميزات تنافسية ؛ مثل صناعات الأثاث والأقمشة والمنسوجات والأدوية وتكنولوجيا المعلومات والتعهد للغير والطاقة البديلة والصناعات المتوسطة التكنولوجيا بشكل عام ، كأساس للتنمية . ومن ثم يتسنى توفير عدد كافٍ من فرص العمل الآمنة ذات العائد المُجدي للشباب المصري . ويهدف المشروع إلى الوصول بمعدل النمو لنتائج الصناعة إلى ١٠٪ سنوياً وزيادة مساهمة الصناعة في الإقتصاد من ١٥٪ إلى ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٥ .

**الزراعة :** تعزز السياسات الزراعية أهداف المشروع الاجتماعية والاقتصادية والصناعية عن طريق تعظيم العائد من الأرض الزراعية ، وتحقيق الأمن الغذائي ، وتحسين مستوى معيشة المزارعين الذين يمثلون حوالي ٢٥٪ - ٣٠٪ من إجمالي العمالة المصرية ، ودفع عجلة التنمية في الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية ، مع السعي إلى زيادة الرقعة الزراعية ، والحفاظ على الموارد المائية الموجودة ويتطلب ذلك وضع خطة زراعية متكاملة وحماية حصة مصر من مياه النيل، وتحديث البنية التحتية لمنظومة الري ، وخلق كيانات خدمية تدعم المزارع ، وتفعيل دور الدولة ودور القطاع الخاص في البحث العلمي وتوفير التمويل ، وتشجيع التعاونيات ، والحد من الاستخدام المُفرط للمبيدات والأسماد الكيماوي .

**السياحة :** يسعى المشروع إلى الارتقاء بمصر إلى مصارف أسواق السياحة العالمية ، ليس من حيث أعداد السياح فقط ، بل من حيث المستوى السعري ومردود السياحة

الاقتصادي والثقافي والبيئي . فمن المؤسف أن تأتي فنادق مصر في مؤخرة ترتيب دول العالم ( المركز الرابع قبل الأخير من بين ١٩٠ دولة ) من حيث الأسعار ويتطلب الارتقاء بعائدات السياحة في مصر تنويع المصادر السياحية وأنواعها ( من سياحة ثقافية وأثرية وترفيهية وبيئية وعلاجية وسياحة المغامرات والمؤتمرات والتسوق ) ووجهاتها داخل مصر ، بالإضافة إلى الارتقاء بالبنية التحتية السياحية الفندقية وغير الفندقية من متاحف ومراكز المؤتمرات والمعارض ومراكز الترفيه والتسوق إلى جانب أن مصر بمخزونها الحضاري ومحمياتها الطبيعية التي تغطي ١٥٪ من مساحتها لديها فرصة حقيقية لأن تصبح واجهة عالمية للسياحة البيئية « إيكوتوريزم » المتنامية عالمياً ، التي تُعتبر الأعلى من حيث القيمة والاستدامة، مما يعظم الاستفادة ويحافظ على الثروة السياحية الوطنية من آثار وشواطئ ومحميات، ويساعد على النهوض بالمجتمعات العمرانية المتاخمة لهذه المحميات .

**النقل والطاقة :** تعتبر قطاعات النقل والطاقة عصب الاقتصاد ، وبالتالي فإن سياسات النقل والطاقة في المقام الأول تكمل وتعزز سياسات القطاعات الحيوية من صناعة وزراعة وسياحة ، وتلبي أولوياتها . فعلى سبيل المثال ، تدهور بنية المواصلات الداخلية والاعتماد الزائد على شركات طيران التشارتر الأجنبية في نقل السائحين إلى منتجعات سيناء والبحر الأحمر هو أحد أكبر معوقات السياحة في مصر ويزيد على ذلك أن قطاعي النقل والطاقة في حد ذاتهما صناعات ذات مردود اقتصادي مستدام ومرتفع ويهدف المشروع إلى تحويل قطاع النقل من عبء على موازنة الدولة إلى ميزة تنافسية اقتصادية تُمكن مصر من أن تصير محورياً لوجيستياً هاماً في الشرق الأوسط وأفريقيا ، ومن أن تحقق القيمة الاقتصادية الحقيقية لقناة السويس عن طريق تطوير مراكز للخدمات البحرية واللوجيستية والصناعات التحويلية على امتداد القناة ويطمح المشروع أن يحصل جميع المصريين والقطاعات الاقتصادية المختلفة على احتياجاتهم من الطاقة على المدى المتوسط باستخدام مصادر محلية بالكامل، وأن تصبح مصر من رواد صناعة الطاقة من حيث الكفاءات البشرية والقدرات التقنية بما يتناسب مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، ويشمل ذلك البترول والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة .

**البحث العلمي :** إنفاق الدولة الجاد على البحث العلمي ، وتشجيع الشركات الوطنية على تمويل مراكز البحوث ، ضرورتان ملحتان في شتى المجالات ، وخاصة القطاعات الاستراتيجية كالمياه والطاقة والزراعة ؛ حيث تشير البحوث وتجارب الدول الأخرى إلى أن إنتاجية القطن المصري يمكن أن تزيد بنسبة ثلاثين إلى أربعين بالمائة على المعدل الحالي إذا جرى الاهتمام بالأبحاث الخاصة بالقطن وتطوير أساليب الزراعة ، وكذلك الحال في محاصيل عديدة أخرى . وسيتطلب النهوض بالبحث العلمي في مصر تغييراً شاملاً في جوهر التعليم الثانوي والجامعي ، وتحفيز الشراكة البحثية بين الجامعات والشركات الوطنية .

## المحور الخامس

### توفير فرص عمل كريمة بأجر عادل ، وتحسين مؤهلات العمال وظروف عملهم :

تشير الإحصائيات الرسمية إلى وجود ما يزيد عن ٣ ملايين عاطل مصري في سن العمل ؛ معظمهم من الشباب ، بالإضافة إلى البطالة المقنعة في القطاع الحكومي ، وأعداد كبيرة من العمالة المؤقتة في قطاعات عدة ، وينضم ما يقارب المليون شاب إلى سوق العمل سنوياً ، الأمر الذي يمثل تحدياً اقتصادياً واجتماعياً لا يمكن تجاهله . فلا يمكن لأي دولة أن تنهض دون أن يساهم حوالي ربع شبابها في العمل والإنتاج ومن هنا فإن خلق عدد كبير من فرص العمل في القطاع الخاص يُعد أولوية قومية تتطلب رفع معدلات النمو المتوازن للاقتصاد المصري ، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية ، وتحديث البنية التشريعية للاستثمار كما هو موضح في المحور الرابع ، مع ضرورة التخلي عن سياسات التوظيف الحكومي الزائد عن الحاجة ؛ خاصة أن العاملين في الحكومة والقطاع العام يمثلون بالفعل حوالي ٢٦٪ من إجمالي العاملين ، ويعانون من تدني مستويات الأجور ، وتقلص فرص النمو المهني . فعلى سبيل المثال ، رفع معدل النمو بواحد في المائة فقط في مجال كثيف العمالة كالزراعة من شأنه توفير حوالي مائة وخمسين ألف فرصة عمل جديدة سنوياً .

والجدير بالذكر ، أن هيكل الأجور في الحكومة مُعقد للغاية ، وغالباً ما يفقد تحقيق العدالة ولا يعترف بالكفاءات ، فقد يصل الفارق بين الحد الأقصى والحد الأدنى للأجور في بعض الحالات إلى ١٤ ألف ضعف ، الأمر الذي يتطلب تبسيط هيكل الأجور داخل القطاع الحكومي ، وتحديد معايير واضحة وعادلة لقياس الأداء ، وإلغاء نظم البدلات والمكافآت الاستثنائية التي لا تشجع العمل من أجل الصالح العام . هذا بالإضافة إلى تحديد حد أدنى واقعي للأجور في القطاعين الحكومي والخاص ، يتغير حسب معدلات النمو والتضخم بما يوفر الحياة الكريمة لجميع المصريين ، مع تأمين حق تكوين النقابات العمالية المستقلة الذي يكفله الدستور والقانون .

ويهدف المشروع إلى سد الفجوة بين متطلبات سوق العمل في ظل سياسات التنمية المقترحة من جهة ، وقدرات خريجي الجامعات والمعاهد المصرية كما هو موضح في المحور التاسع الهادف إلى بناء مواطن مصري مؤهل ليعود بالنفع على نفسه ووطنه من جهة أخرى ، ولا يمكن في هذا السياق تجاهل أهمية دمج ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في نظام التعليم على كافة مستوياته ، وسوق العمل ونسيج المجتمع بشكل عام .

## المحور السادس

### الإصلاح المؤسسى الشامل فى الدولة المصرية الجديدة :

إن الإصلاح المؤسسى للحكومة المصرية — بدايةً من المحليات وحتى رئاسة الجمهورية— هو ضرورة سياسية مُلحة ومطلب شعبي أساسي وأحد أهم مقومات النجاح لتحقيق الازدهار الاقتصادي ، ويهدف المشروع إلى بناء مؤسسات مصرية تشريعية وتنفيذية وقضائية قادرة على أداء دورها في خدمة الصالح العام بمهنية وكفاءة ونزاهة .

إصلاح المؤسسات التشريعية : يتعين أن يكون البرلمان المصري القادماً قادراً على القيام بدوره التشريعي والرقابي على أكمل وجه ، بحيث يحق له مراجعة موازنة الدولة كاملة ، واستجواب أعضاء الحكومة ورئيس الجمهورية ، وتأكيـد تعيين الوزراء والنائب العام ورؤساء الهيئات العامة التابعة لمجلس الوزراء ، على أن لا تُخصَّص مقاعد على أساس ديني أو فتوي ، ويصبح البرلمان الجديد منوطاً بإجراء تقييم شامل لقوانين الدولة ؛ لإزالة تشوهات المرحلة السابقة ، وإرساء الحقوق الأساسية ، ومساعدة السلطة التنفيذية على الإسراع لتلبية أولويات التنمية من تعليم وصحة وإسكان وبنية أساسية ، وفي هذا الإطار لا بد من مراجعة دور مجلس الشورى ؛ فإما أن يكون منوطاً بإجراء التعديلات الدستورية أو المؤسسية والمراجعة القانونية لتشريعات البرلمان ، أو أن يلغى تماماً .

إصلاح الجهاز التنفيذي : على المستوى التنفيذي يجب التحول تدريجياً من المركزية المطلقة - في رسم السياسات واتخاذ القرارات والتصرف في الميزانيات - إلى نظام أكثر فاعلية في تلبية احتياجات كل محافظة ؛ من خلال انتخاب المحافظين ، وحصر دور الوزارات في التخطيط الاستراتيجي ، وتحديد معايير الأداء والرقابة عليها ، مع تفويض المحافظات للتنفيذ والإدارة في ضوء المتطلبات والأولويات المحلية ، مما يحقق الفصل المطلوب بين الجهات الرقابية الوزارية والتنفيذية في المحافظات ، ويجب القضاء على فساد المحليات أولاً وقبل البدء في التحول اللامركزي ؛ حيث أبرزت تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات أن حجم الاختلاسات وإهدار المال العام في المحليات زاد على ٤ مليارات جنيه في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧ ، وبغض النظر عن وتيرة التحول إلى اللامركزية ،



فمن الضروري الفصل التام بين الجهات الرقابية ؛ مثل جهاز تنظيم الاتصالات وحماية المستهلك ومنع الاحتكار وغيرها ، وبين مقدمي الخدمات في القطاعين العام والخاص ، ويجب أن تتمتع الجهات الرقابية بالضبطية القضائية بما يحدده القانون ؛ حتى يتوافر لديها القدرة على اتخاذ إجراءات رادعة وسريعة .

إصلاح المؤسسات القضائية : يقتضي إجراء الإصلاح المؤسسي للقضاء استقلاله التام عن السلطة التنفيذية ونقل صلاحيات وزارة العدل إلى المجلس الأعلى للقضاء مما ينفي الحاجة لوجود وزارة حكومية للعدل والالتزام التام بالإشراف القضائي الكامل على الانتخابات واشتراك القضاء مع البرلمان في اختيار النائب العام ونوابه ، وإلغاء المحاكمات الاستثنائية ، على أن يحاكم أي مواطن أمام قاضيه الطبيعي بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في تقنية المعلومات ؛ لتيسير وتسريع إجراءات التقاضي والحزم في تنفيذ الأحكام ، ومن الضروري إطلاق يد النيابة العامة والإدارية في مكافحة الفساد لملاحقة الفاسدين عن طريق تمكينهما من التحقيق في جميع البلاغات ما عدا تلك التي تمس القوات المسلحة أو القضاء فقط .

إصلاح منظومة الإعلام : يعتبر الإعلام الحر والمهني السلطة الرابعة في البناء الديمقراطي السليم ، حيث يجب أن تُطلق الحرية لإصدار الصحف الخاصة والقنوات التليفزيونية غير الفضائية ، مع التزام جميع الصحف والقنوات الخاصة بميثاق شرف المهنة ، وتحديد معايير تنظيمية للمحتوى ، وفصل الملكية عن الإدارة ، والإفصاح عن مصادر التمويل ، والحد من حصة الملكية للشخص الواحد ( الطبيعي أو الاعتباري ) في أي مؤسسة إعلامية . أما الصحف والقنوات الحكومية ، فمن الضروري إعادة هيكلتها تحت إشراف مجلس أمناء يختاره البرلمان ، مع التأكيد على دورها الأساسي في تقديم الخدمة العامة التي تكمن في تنوير وثقيف المجتمع وليس الترفيه عنه كما هو الحال الآن ، أو المنافسة غير المبررة مع الإعلام الخاص .

إصلاح القطاع الأمني : مثلاً في وزارة الداخلية لا يمكن أن يتم بمعزل عن برنامج إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي شامل ، يركز على التعليم وخلق ثقافة أمنية واجتماعية جديدة ، وروابط احتياج صحية بين المواطن وضابط الشرطة بحيث تُعد الشرطة المصرية أحد أهم ركائز المجتمع المدني المتحضر منوط بها حفظ الأمن العام والحفاظ على الأرواح

والممتلكات وتنفيذ القانون ، مع إعلاء مبادئ الكرامة الإنسانية لكل مصري فلا يجوز بأي حال تعذيب أي شخص ، أو اعتقاله دون حق ، أو معاملته بطريقة غير لائقة .

يستلزم هذا تفعيل مجموعة من الخطوات التدريجية والمحسوبة ، بما في ذلك تطوير المنظومة القانونية التي تحكم التفاعل بين المؤسسات الأمنية والسلطة المدنية ، وإنشاء إدارة مستقلة مدنية لتلقي شكاوى المواطنين مع ضمان السرية والخصوصية ، إضافة لتمكين النيابة العامة أو الإدارية من التحقيق في البلاغات الموجهة ضد الشرطة ، وكذلك يتعين ضمان قدر من الاستقلال المؤسسي لجهاز الشرطة فيما يتعلق بأمور مثل التعيينات والنقل والترقيات والإحالات للمعاش لحمايته من التغيرات السياسية ذات الصلة بأي نظام ديمقراطي تتداول فيه السلطة بشكل دوري ، فضلاً عن التركيز على تطوير قدرات الشرطة البشرية والمادية وتوجيهها إلى حماية وخدمة المجتمع ، وإعادة تدريب الضباط ومدهم بأساليب البحث والتحقيق الحديثة لتمكينهم من أداء دورهم الوطني ، ومراجعة المناهج التدريبية لأفراد الشرطة وتطعيمها بالمواد اللازمة لخلق ثقافة مؤسسية صحية ، وتوفير أجور مجزية لأفراد الشرطة تتناسب مع أهمية دورهم في المجتمع المصري الجديد .

يلزم أيضاً المخاطبة الجادة للمشاكل الهيكلية التي تعوق وزارة الداخلية في أداء عملها على أسس وطنية سليمة تحقيقاً للصالح العام ، بما في ذلك استكمال إعادة هيكلة جهاز الأمن الوطني ، وفصل الأمن المركزي عن التجنيد العسكري وتحويله تدريجياً لقوة درك عالية الكفاءة ذات مهام محددة كمكافحة الإرهاب والشغب والجريمة المنظمة وتأمين المنشآت الحيوية وحماية التظاهرات السلمية والمسيرات ، وإنشاء جهاز واحد للمباحث العامة ليصير مستقلاً عن مديريات الأمن ، وأيضاً إنشاء قوات إنفاذ سريع منوط بها مرافقة ومعاونة قوات الإطفاء والإسعاف لتوطيد دور الشرطة في إغاثة المواطنين ، كما أنه من الضروري إعفاء الشرطة من عبء الخدمات غير الأمنية ( مثل إصدار تراخيص السيارات ) حتى يتسنى تعظيم دورها الأمني في حماية المواطن والوطن .

الأمن هو بمثابة شعور ينتاب المواطن بالطمأنينة والارتياح ، ومن ثم فالعنصر النفسي للمواطن وفرد الأمن هو ركيزة من ركائز المعادلة الأمنية لأي مجتمع متحضر ، مما يستلزم تدشين عملية مصالحة وطنية بين الشعب وشرطته — بالتوازي مع الإجراءات الهيكلية — لتكريس علاقة تفاعلية إيجابية بين المجتمع المدني والشرطة مبنية على الشفافية واحترام الآخر دون الإخلال بالمحددات الأمنية الواجبة لحماية الوطن .

## المحور السابع

### ضمان سيادة القانون وحماية الحريات والحقوق الأساسية للمواطن المصرى :

يهدف الدستور باعتباره عقد اجتماعى بين المواطنين من ناحية والسلطة الحاكمة من ناحية أخرى ، لإقرار وضمان الحقوق والحريات الأساسية والواجبات العامة لجميع المواطنين ، مقابل تفويض السلطات العامة فى اختصاصاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وهو ما يقتضى بالضرورة أن يكون الدستور فى الدولة المصرية الجديدة محل توافق بين جميع المصريين ، باعتباره الإطار الحاكم لنظام الحكم والتشريعات المنظمة للحياة والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع المصريين ، دون تمييز بين أقلية وأغلبية .

وتبين التجارب العالمية أن طبيعة الدستور والتشريعات والقواعد التى تنظم الإطار الحاكم لعملية التحول الديمقراطى والاقتصادى والاجتماعى هى العامل الحاسم الفارق بين التجارب الناجحة والفاشلة . فقد أثبتت كل التجارب الناجحة أن التحول الديمقراطى والتقدم الاقتصادى والاجتماعى يجب أن يستند إلى نظام سياسى ودستورى محل توافق بين جميع فئات الشعب ، يضم كل أبنائه دون إقصاء ويكفل لهم الأمن والحقوق والحريات والكرامة الإنسانية والعدل والمساواة أمام القانون والفرص المتكافئة فى تولى مسئولية الحكم والوظائف العامة والمشاركة السياسية والعمل والترقى والتعليم الجيد والرعاية والتأمين الصحى والاجتماعى والسكن الآمن والعيش الكريم بوجه عام .

ولذلك يجب أن يؤكد النظام الدستورى والتشريعى فى الدولة المصرية الجديدة مبادئ المواطنة والتعددية وسيادة القانون واستقلال القضاء وأن يضمن الحقوق والحريات الأساسية لجميع المصريين، على أساس عدم التمييز والعدالة وتكافؤ الفرص دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو الوضع الاجتماعى أو الآراء السياسية أو الإعاقة ، كما يجب أن يحدد الدستور اختصاصات كل من السلطة

التشريعية والتنفيذية والقضائية على نحو يحقق الفصل والتوازن والرقابة المتبادلة بينها ،  
ويضمن التمثيل العادل لمختلف فئات الشعب ويحمى حقوق الأقلية، وكل ذلك لضمان  
تطبيق نظام دستورى وسياسى واقتصادى دامج لكل فئات الشعب يحقق التقدم الاقتصادى  
والعدالة الاجتماعية بين أبنائه ويحفظ كرامتهم وحقوقهم وحياتهم .

ويدعو المشروع إلى تأصيل الحقوق والحريات الأساسية لجميع المصريين ، ليس فقط  
فى الدستور والقانون ؛ بل أيضا فى البناء الثقافى المصرى بحيث يصبح المانع الأساسى  
لأى من مظاهر التمييز الطائفى أو الدينى أو التمييز ضد المرأة أو الطفلة أو قمع الحريات  
هو رفض المجتمع لتلك الممارسات قبل أن يكون القوة الرادعة للقانون .

## المحور الثامن

### استعادة دور مصر الريادى والحفاظ على الأمن القومى :

عانت السياسة الخارجية المصرية على مدار العقود الماضية من سلبيات تطويعها لخدمة النظام بدلاً من الوطن، فضلاً عن تناول الأمور من المنظور الأمنى الضيق سعيًا وراء تحقيق أمن النظام قبل الأمن القومى ، مما ترتب عليه إهدار رصيد مصر السياسى، وتهميش دور المؤسسات المنوطة بالتخطيط للسياسة الخارجية المصرية وتطبيقها، وإسناد الملفات الحيوية إلى جهات أخرى بالدولة ذات طابع أمنى ، والمقايضة بمصالح الوطن العليا حتى تضفي القوى الدولية المؤثرة قدرًا من الشرعية الزائفة والزائلة على النظام .

تضع مصر الاستراتيجيات القومية التي تمضي عليها بخطة ثابتة وتؤهلها لأخذ المبادرة وتحميها من اتخاذ إجراءات رد الفعل غير المحسوبة التي ترتب عليها إهدار الكثير فيما قبل الثورة ، فينشأ مجلس أمن قومى برئاسة رئيس الجمهورية لتنسيق المواقف والترابط بين الأجهزة المختلفة بالدولة ؛ خاصة الوزارات والجهات السيادية ، التي تُحدد ملامح أدوارها في الدستور ، ووضع أسس واضحة لكيفية مباشرة هذا الدور وتفاصيل مهامها في القانون، بما يخلق مؤسسات قوية تحمي استمرارية الدولة واستقرار وسلامة الوطن .

تستند السياسة الخارجية المصرية فيما بعد الثورة إلى أسس سليمة تنبع من الواقع المصرى بكافة مكوناته ، فتسعى لتحقيق طموحاتها أخذًا في الاعتبار إمكانياتها الاقتصادية والثقافية والعلمية والاجتماعية والعسكرية ، وتعمل بالتوازي على تنمية تلك الإمكانيات ، ليس فقط من خلال سياساتها المحلية ، ولكن من خلال تفاعلاتها الدولية وتعاونها مع المجتمع الدولى بما يخدم المصالح المشتركة لكافة الأطراف .

تستثمر مصر قوتها الناعمة التي تُعد أحد أبرز مصادر نفوذها دوليًا وإقليميًا ؛ نظرًا لاستنادها إلى إمكانيات مصر الثقافية الهائلة وثوابتها الجغرافية والتاريخية ، حيث تشمل تعظيم تأثيرها عن طريق توظيف سليم لإمكانيات مصر الفنية والإعلامية، وتفعيل دور

المؤسسات الدينية المصرية ( الأزهر الشريف والكنائس القبطية ) كلٌ في نطاقه ؛ لتحقيق تواصل مصريٍ ثرٍ على المستوى الشعبي عربياً وإسلامياً وأفريقياً ( خاصة مع دول حوض النيل ) ومتوسطياً ، فضلاً عن إرسال واستضافة البعثات التعليمية والعلمية ، واستثمار ثروات مصر الطبيعية والتاريخية لترسيخ صورة مصر الحضارية بما يعضد من مكانة مصر الدولية . النيل هو شريان الحياة لمصر ، فلا تدخر جهداً في تأمينه ، وتُرَكِّز مصر على مد نفوذها مع دول حوض النيل عن طريق التعاون المثمر وخلق مصالح مشتركة تربط تلك الدول بمصر وتُحدُّ من تدخلات أطراف أخرى لا تتسق مصالحها مع المصالح المصرية .

نهضة مصر لا تأتي منفردة ، فتحسُن أحوال الوطن العربي والأمة الإسلامية يرتبط ارتباطاً وطيداً بالنهضة المصرية ؛ ولذلك فمصر الثورة ، القادرة على تأمين مصالحها هي الأقدر على تحقيق المصالح العربية والإسلامية ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، واستعادة الأراضي المحتلة .

انطلقت الثورة سعياً لاستعادة كرامة المواطن المصري ، ومن ثم فالكرامة هي ركن أساسي لسياسة مصر الخارجية ، وتشمل ليس فقط تعاملاتها الدولية ، ولكن تأمين كرامة المواطن المصري بالخارج ، والتدخل سياسياً للحفاظ عليها وعدم إهدارها ، فأمن المواطن هو ركن أساسي للأمن القومي ، وكرامته لا تنجزاً عن كرامة الوطن .

## المحور التاسع

### بناء مواطن مصرى مؤهل لأن ينفع نفسه ووطنه :

تأخرت مصر كثيراً في النهوض بمجال التعليم الذي حتماً يُشكل حجر الأساس في الارتقاء بالمجتمع ، حيث يُصنّفها مؤشر التنمية البشرية ، الصادر عن « منظمة الأمم المتحدة » في المرتبة رقم ١١٣ من بين ١٨٧ بلداً مشارك في هذا المؤشر ، وتنخفض للمرتبة رقم ١٢٩ وذلك بالعلاقة بمؤشرات الخاصة بالتعليم؛ حيث يعاني ٣٤٪ من تعداد سكان مصر من الأمية . وبالتالي فمصر بحاجة ماسة لإنشاء نظام مدرسي جديد يهدف إلى تنمية التفكير الناقد ، ويعزز الشعور بالمسؤولية الوطنية ، ويدعم التنمية الاقتصادية . وعليه فإن قطاع التعليم في أمس الحاجة لزيادة الإنفاق الحكومي لتحديث المناهج التعليمية والمواد الدراسية ، وتوفير برامج التدريب المناسبة للمدرسين والإداريين ، ومتابعتهم وتقييم أدائهم ، ومكافأتهم وتحسين جودة وتوزيع المدارس ، بالإضافة إلى اللامركزية في إدارة المدارس والاتجاه تدريجياً نحوها .

هذا ويُعد مشروع تطوير التعليم في مصر مشروعاً طويلاً الأمد ، حيث سيؤتي ثماره بعد أن يتخرج أول جيل تعلّم في ظل المنظومة التعليمية الجديدة ، ومن ثم فإننا بحاجة إلى حلول سريعة لرفع المستوى التعليمي للطالب الجامعي الثانوي وطلاب المعاهد الفنية ؛ بهدف تحسين فرصهم في الالتحاق بسوق العمل ، عن طريق مبادرات للتأهيل المهني بالشراكة بين القطاع الخاص والجامعات والمعاهد المصرية ، وتطوير برنامج موسع لتبادل الطلاب المتفوقين مع الجامعات الرائدة خارج مصر بغرض إكسابهم المهارات التي يتطلبها سوق العمل ولا يجدها في الخريجين الحاليين، هذا بالإضافة إلى طرح برامج تهدف إلى تمكين حديثي التخرج من الإقدام على إنشاء أعمال حرة من خلال المساندة التدريبية والإدارية والتمويلية .

إلى جانب أن لنظام التأمين الصحي الشامل المقترح في المحور الأول دوراً حاسماً في المحافظة على صحة المواطن ودعم عافية المجتمع عن طريق زيادة التوعية الصحية داخل المدارس وبوسائل الإعلام ، وإنشاء برامج وطنية لمكافحة الأمراض الأكثر انتشاراً في مصر كالتهاب الكبد الوبائي والسكر والسرطان .

## المحور العاشر

### الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية والتراث العمرانى والثقافى والأثرى :

مصر دولة غنية بمواردها الطبيعية والتراثية والبيئية والبشرية ، وقد عانت مصر من موجات قاسية من إهدار ثرواتها الطبيعية والتراثية سواء بإهمال ، أو تهريب الآثار ، أو هدم المنشآت ذات الطابع التاريخي ، أو التعدي على المحميات الطبيعية والأراضي الزراعية ، أو تصدير الطاقة بشكل مباشر كما هو الحال في الغاز الطبيعي ، أو بطريق غير مباشر في صورة منتجات تستهلك قدرًا عاظمًا من الطاقة المدعومة ، أو تصدير المياه في شكل محاصيل عالية الاستهلاك لمياه الري كالأرز ، أو إغفال التعامل مع مصادر عديدة ملوثة للبيئة الزراعية والصناعية والعمرانية ، الأمر الذي يترتب عليه آثار مدمرة على الصحة وجودة الحياة بشكل عام .

ويؤمن المشروع أن الحفاظ على الثروات الطبيعية والبيئة ، وأولها مياه النيل ، ليس خيارًا مُتَرَفًا ، بل هو ضرورة قومية في ظل الأولويات الاقتصادية والاجتماعية القادمة . ومن هنا يجب مراجعة سياسات الزراعة والتصدير والطاقة والسياحة لتحقيق الاستفادة المستدامة من موارد مصر ، وينبغي استحداث حزمة من الحوافز الضريبية والجمركية والتمويلية لتشجيع الاستثمار في السياحة البيئية والصناعات الصديقة للبيئة والطاقة المتجددة ، وتشجيع المرافق السياحية والصناعية الحالية على التحول إلى أساليب عمل صديقة للبيئة ، مع تغليظ العقوبات على مخالفة معايير البيئة وأي اعتداء على المحميات الطبيعية أو الآثار ، كما يهدف المشروع إلى الحفاظ على التراث المصري الفريد وتعظيم الاستفادة منه ، واستعادة دور الدولة في إثراء الثقافة في المجتمع .